يحمل رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، الذي يخطط لزيارة تل ابيب هذا الشهر، في جعبته مجموعة من الملفات، ابرزها الوضع في غزة وسورية واليمن، خصوصاً بعد تبادل مصر واسرائيل معلومات استخبارية عن اسلحة زودت طهران حلفاءها بها

مصر تروّج لاتفاق بين حماس وإسرائيل

عباس كامل إلى تل أبيب لمناقشة صفقة غزة وتسليح إيران لحلفائها في المنطقة

يحمل كامل معه ملفاً خاصاً بالأوضاع في القدس (مجدي فتحي/Getty)

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، عناوين الملفات الرئيسية التي ستتصدر أجندة زيارة رئيس جهاز المخابرات العامة، اللواء عباس كامل، إلى تل أبيب، في الربع الأخير من نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، مشيرة إلى أنه من المنتظر حسم بعض النقاط المتعلقة بقطاع غزة خلال الزيارة. مع العلم أن الزيارة ستكون الثانية له منذ أن تولت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مهماتها في 13 يونيو/حزيران الماضي، إذ سبق أن أجرى مباحثات في تل ابيب في 18 أغسطس/آب الماضي، في زيارة غير مجدولة استغرقت عدة ساعات.

وقالت المصادر في أحاديث خاصة لـ«العربي الجديد»، إن «زيارة اللواء عباس كامل ليست قاصرة على ملف غزة فقط، او ملف التهدئة وتثبيت وقف إطلاق النار، لكن هناك ملفات رئيسية محل اهتمام مشترك، هي محل إشراف شخصي من كامل»، موضحة أن «الملف الإيراني، والوضع الأمني في سورية، ملف ذو حساسية شديدة، وبات هناك تشاور مصري مُوَخراً بشأنه». وكشفت المصادر أن مصر وإسرائيل تبادلتا معلومات استخبارية بشأن نوعيات من الأسلحة زودت بها إيران حلفاء لها في المنطقة، لافتة إلى أن «تلك الأسلحة تمثل تهديداً مباشراً على الوضع الأمني في المنطقة برمتها، وليس إسرائيل فقط». وأشارت المصادر إلى أن المعلومات تضمنت نقل طهران طائرات مسيرة إلى فصائل تابعة لها في سورية، بالإضافة إلى الحوثيين الذين يهددون أمن السعودية بشكل مباشر عبر تلك التكنولوجيا، والتي من شأنها أيضاً تهديد الملاحة في البحر الأحمر، ومن ثم التأثير على مصر من خلال التأثير السلبي على حركة المرور في قناة السويس، مؤكدة أن وفداً أمنياً يضم مسؤولين عن ثلاثة ملفات في جهاز المخابرات المصري سيكونون برفقة كامل.

وعلى صعيد المشاورات المصرية الإسرائيلية بشأن تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، والتوصل إلى اتفاق تهدئة طويل المدى، فإن كامل سيحمل معه مخرجات سلسلة من الاجتماعات أجرتها مصر مع قيادات حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في القاهرة. وأشارت إلى أن رئيس المخابرات المصري سيطرح على رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت، التصور المصري الذي رحبت به الفصائل، في إطار التسهيلات المقدمة لقطاع غزة خلال الفترة المقبلة، والذي يحتاج إلى موافقة إسرائيلية، لكون بعض إجراءاته تتعارض مع البنود الأمنية في اتفاقية «كامب ديفيد» الموقعة بين الطرفين.

وبحسب المصادر، فإنه «فيما يخص صفقة الأسرى بين حماس وإسرائيل، فإن مراحل الصفقة وتصورها الكامل جاهزة، وتنتظر الضوء الأخضر فقط من الجانب الإسرائيلي»، مضيفة أن «القاهرة أنهت التصور كاملاً في أعقاب اللقاءات المصرية الأخيرة بقيادة حركة حماس». وكشفت المصادر أنه «في وقت سابق كان هناك تعثر بسبب موقف قيادة الجناح العسكري لحماس، كتائب عز الدين القسام». ولفتت إلى أن «إصرار القيادة السياسية للحركة على الرجوع لقيادة القسام قبل الموافقة على أية تغييرات في التصورات الخاصة بالصفقة كان دائماً عاملاً معطلاً، لكن وجود قيادة بارزة من الجناح العسكري خلال الزيارة الأخيرة ساهم في حسم الأمور سريعاً، وتم إعداد التصور النهائي للصفقة، وهو التصور الذي سيطرحه رئيس المخابرات المصري على رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسؤولين الأمنيين في حكومته».

كما كشفت المصادر أن كامل يحمل معه ملفاً خاصاً بالأوضاع في القدس المحتلة، والتي تمسكت الفصائل الفلسطينية بكونها جزءاً أصيلاً في أية اتفاقات خاصة بالتهدئة. وبحسب المصادر، فإن «مصر ترى أن هناك إجراءات بسيطة إذا أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية ستساهم في فرض حالة التهدئة، والمساعدة في التوصل إلى اتفاق طويل المدى»، موضحة أنه على سبيل المثال في ما يخص مطالب «حماس» والفصائل بتسهيلات قطاع غزة، وإدخال المواد اللازمة لتشغيل المصانع، فإن مصر لا ترى فيه أي قلق في ظل الرقابة التي سيتم فرضها، خاصة بعد تركيب البوابات الجديدة التي تضم ماسحاً إلكترونياً يكشف كافة تفاصيل الشحنات». وبحسب المصادر، فإن رئيس المخابرات المصرية، من المقرر أن يتناول ملفين مهمين، وهما الوضع في السودان والتحركات الإسرائيلية هناك، بالإضافة إلى ملف سد النهضة الإثيوبي.

وأكد كامل، في مقابلة مع موقع «أكسيوس» الأميركي أجريت على هامش مؤتمر المناخ في غلاسكو ونشرت أمس الأول، زيارته إلى إسرائيل خلال الشهر الحالي، مشيراً إلى أنه قد يزور وام الله للقاء الرئيس محمود عباس. وقال إن بنود الاتفاق المأمول بين إسرائيل وحركة «حماس» تشمل وقفاً لإطلاق النار طويل الأمد، وتبادلاً لأسرى، وتوفير مساعدات إغاثية وإعادة إعمار لغزة، ونوعاً من عودة السلطة الفلسطينية إلى القطاع، «حتى لو كانت رمزية». ورأى أن الاتفاق «يجب أن يبدأ بالإفراج عن سجناء فلسطينيين، مسنين ونساء ومراهقات، في السجون الإسرائيلية. كذلك يجب «معالجة مسألة إعادة جثتي جنديين إسرائيليين، وإطلاق سراح مدنيين إسرائيليين اثنين تحتجزهما حماس في غزة». وأوضح أن الاتفاق المأمول يتضمن كذلك اتخاذ «المزيد من الخطوات الاقتصادية والإغاثية لصالح المدنيين في غزة». وقال كامل إن مصر تريد أن «ترى الحكومة الإسرائيلية الجديدة والقيادة الفلسطينية في رام الله تبدان نوعاً من الحوار السياسي»، معتبراً أنه يمكن البدء «بمحادثات على مستوى أدنى، والتحرك ببطء، لكن علينا أن نبدأ». وأبدى «رضاه» عن وضع العلاقات بين القاهرة وتل أبيب، ووصف لقاء الرئيس السيسي مع عبد الفتاح السيسي وبينت، في شرم الشيخ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، بأنه «كان جيداً بشكل استثنائي».

في هذه الأثناء، هدّمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، مسجداً في بلدة دوما جنوب نابلس شمالي الضفة الغربية، فيما اقتحم مستوطنون باحات المسجد الأقصى بحماية قوات الاحتلال، واعتدى مستوطنون على الفلسطينيين شمال نابلس.

ووضعت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الخميس، عمليات الهدم في إطار حرب الاحتلال المفتوحة ضد الوجود الفلسطيني في المناطق المصنفة «ج». وفي حين اعتبر الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط، خلال اجتماع مع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور وينسلاند، في القاهرة، أن تلويح حكومة الاحتلال ببعض التسهيلات للفلسطينيين في الضفة، لا يعدو كونه ستاراً للتغطية على التوسع الاستيطاني المتواصل ووسيلة لتخدير المجتمع الدولي، أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في مؤتمر صحافي مع نظيره الإيرلندي سيمون كوفيني، في عمان، ضرورة إيجاد أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

> صفقة الأسرى مع حماس تنتظر الضوء الأخضر من إسرائيل
>
> كامل: الاتفاق يجب أن يبدأ بالإفراج عن أسرى فلسطينيين

للحديث تتمة...

لبنان والخليج... المرض أعمق

ناصر السهلي

تختزل «الأزمة» اللبنانية مع بعض الدول الخليجية، تحديداً السعودية، مأزقاً عربياً أوسع وأعمق. المسألة لا تتعلق برد الأمر إلى تصريحات في خانة «حرية التعبير»، والتي يمكن أن تشعل دواليب بيروت إذا ما مسّ برنامج ساخر مُقدس زعامة فيها. المأزق يتعمق أكثر بمقاربة الظاهر منه، خصوصاً في سطحية الفهم الذاتي للمشرق العربي، وأدوار الآخرين فيه، ككيانات تقرأ وتُقرأ من ثقوب قوالب نمطية، باجترار مُدخلات مهترئة تنتج مشهداً سياسياً منفصماً عن «الأخوة العربية».

عرب المشرق الذين حاولوا لسنوات، وبينهم اللبنانيون منذ انتفاضة أكتوبر/تشرين الأول 2019، الإجابة عن أسئلة المصير والتحرر من التسلطية «العقائدية»، سواء الحائرة بين أيديولوجيات «قومية اجتماعية» و«بعثية»، أو الباحثة عن بدائل «دينية» مكرسة لمتاريس الطائفية السياسية، يواجهون إرثاً عميقاً من مآزق هوية الكيانات والتلاعب فيها، ووصولها إلى مرض يتبع التصارع عليها.

لعل معالجة الخلل تبدأ في الإجابة عن أسباب الصمت على انكماش الدول لمصلحة سيطرة جماعات وأنظمة ونخب تعيش على الخطاب التنميطي والشعبوي. فاعتبار الناس «نفايات بشرية» و«أشباه رجال» و«متآمرين» و«تنابل» (كسالى) و«بدو»، وطرح سؤال: «هل يوجد عرب هنا؟» (عراق بعد عام 2003) وصولاً إلى حدّ اتهام «إخوة الوطن» بـ«العمالة». ليس هو المرض بل أعراضه. ولضعف مفاهيم «الوطن» أسباب كثيرة، من بينها فساد النخب، وهو ما شكّل أساس حالة الاعتلال الطائفي إلى ما فوق الدول في منطقتنا، والسماح بتدخل قوى إقليمية تحت حجج «نصرة المظلومين».

لكن في مقابل ذلك، هناك حاجة لمراجعة السياسات العربية في مجملها، تحديداً ما جنته «الثورات المضادة» ضد إرادة الناس في تغيير واقعها. في هذا السياق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، قدمت الثورة السورية الكثير من الفرص للوضع العربي، والخليجي تحديداً، المتكفّئ مقابل انتهازية واستفادة طهران وجماعاتها.

في المحصلة، إن السياسات التي تقوم على تسويات تنحي الشعوب جانباً، وعلى أوهام فصل أنظمة وأحزاب عن فلك طهران، وإعلاء غرور قوة السلاح والتسلط على سيادة وحرية الدول، لن تحصد في نهاية المطاف سوى تأجيل تفتيت وإعادة تركيب مجتمعات المشرق العربي، خدمة لمصالح قومية خاصة، وبما ينعكس على مجمل الواقع والمصالح العربية المشتركة، الغائبة عملياً عن أية تسويات أو مشتركات.

«مينورسو» تحقق بحادثة الشاحنات الجزائرية

باشرت بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (مينورسو) تحقيقاتها في الحادثة التي تعرضت لها شاحنات جزائرية عند الحدود مع موريتانيا، ورات فيها الجزائر استهدافاً مقصوداً

الرباط ـ **عادل نجدي**
الجزائر ـ **عنمان لحياني**

ردّ المغرب، أمس الخميس، على اتهامات الرئاسة الجزائرية له بـ«قصف واستهداف شاحنات جزائرية كانت عائدة من العاصمة الموريتانية نواكشوط» ما أدى إلى مقتل ثلاثة مواطنين جزائريين، مكتفياً بتجديد تمسكه بحسن الجوار مع الجميع، في وقت بدأت بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (مينورسو) تحقيقاتها في الحادثة التي تعتبرها الجزائر استهدافاً مقصوداً لها من قبل المغرب متوعدة بـ«العقاب». وعمدت البعثة إلى زيارة منطقة بئر لحلو غير البعيدة عن الحدود مع موريتانيا لتفقّد الآثار وجمع المعلومات والشظايا من أجل تحليلها ومعرفة طبيعة الحادث، على أن تبلغ البعثة الأمين العام للأمم المتحدة بخلاصة ما ستتوصل إليه، خصوصاً في ظل تصادم الفرضية الجزائرية التي تتحدث عن تعرّض الشاحنات لقصف بـ«سلاح متطور»، والفرضية المغربية «غير الرسمية» التي تحدثت عن احتمال أن يكون الحادث ناتجاً عن دخول الشاحنات في حقل ألغام. مع العلم أن قيادة الجيش الموريتاني، نفت في بيان صحافي لها، الثلاثاء الماضي، حدوث أي هجوم داخل التراب الموريتاني، لكنها لم تنف بالكامل وقوع الهجوم ولم تؤكد ذلك أيضاً. وأكد البيان الصادر عنها أن عدة مواقع ومنصات إعلامية تداولت، منذ الاثنين، خبر تعرض شاحنات جزائرية لهجوم شمال البلاد، «ومن أجل إثارة الرأي العام وتصحيح المعلومات المتداولة، تنفي قيادة الأركان العامة للجيوش حدوث أي هجوم داخل التراب الوطني». وطالب الجيش الموريتاني بـ«توخي الدقة في المعلومات، والحذر في التعامل مع المصادر الإخبارية المشبوهة».

> المغرب أعلن تمسكه بـ«احترام دقيق لحسن الجوار»

وأعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة المغربية، مصطفى بيتاس، أمس، تمسك الرباط بـ«احترام دقيق لمبادئ حسن الجوار مع الجميع»، مقلّلاً من تأثير عدم تجديد عقد توريد الغاز الجزائري نحو إسبانيا، الذي اتخذته الجزائر مساء الأحد الماضي، بالقول في تصريحات صحافية إن «الغاز الجزائري لا يوجّه لاستعمالات المواطنين، وإنما جزء منه لإنتاج الكهرباء، بالتالي لا تأثير لعدم تجديد العقد على إنتاج الكهرباء». وتأتي تصريحات بيتاس، بعد تأكيد مصدر مغربي، مساء أول من أمس الأربعاء، لوكالة «فرانس برس» أن الرباط لن تنجرّ إلى حرب مع جارتها الجزائر. وقال المصدر إنه «إذا كانت الجزائر تريد الحرب فإن المغرب لا يريدها»، مديناً ما سمّاه «الاتهامات المجانية» ضد بلاده. ولفت إلى أن المنطقة التي وقع فيها الحادث «تتنقل فيها حصرياً الميليشيا المسلحة لجبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر».

في غضون ذلك يسود ترقب في الجزائر للقرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للأمن في الجزائر، الذي اجتمع أمس برئاسة الرئيس عبد المجيد تبون، وبمشاركة قادة الجيش والأجهزة الأمنية، لبحث التطورات، وصياغة «الرد الجزائري»، إذ كانت الرئاسة الجزائرية قد نشرت أول من أمس بياناً اعتبرت أن معطيات تجمعت لدى السلطات الجزائرية تفيد بضلوع القوات المغربية في استهداف الشاحنات بـ«سلاح متطور»، وفق ما أورد البيان.

ووسط ترقّب لما سيفرزه المجلس الأمني، تتصاعد مواقف من النخبة السياسية، وأصوات كثيرة، تحذّر من حالة الحرب، ومن الاستدراج إلى مواجهة تستنزف المقدرات، وتكون في صالح أطراف ثالثة، وتبرز دعوات أكثر هدوءاً نحو الجنوح إلى الحلول الدبلوماسية لبحث المشكلات العالقة بين البلدين. وفي السياق، دعا الباحث في الشؤون السياسية في جامعة ورقلة جنوبي الجزائر، قاسم حجاج، إلى فتح حوار مباشر بين المغرب والجزائر، تجنباً لأية تطورات غير محمودة العواقب، وكتب: «لا حل أفضل من فتح قنوات الاتصال بين البلدين الجارين الأمازيغيين العربيين المسلمين، فتح خط ساخن ضروري بين مسؤولي العاصمتين، لتجنيب شعوب المنطقة انزلاقات لا تحمد عقباها، بدلاً من الدخول في فخ الاستقطابات الدولية للقوى المتنافسة على النفوذ في ظل متغير الأقطاب». إلى ذلك قال الباحث المغربي في شؤون الصحراء، نوفل البعمري إن «المغرب يرفض الحرب، ولا يريد الانجرار إليها بمنطق الضعيف، بل بمنطق الحفاظ على الأرواح والحفاظ على السلم والأمن في المنطقة».

مرور الكرام

الحرمان من التطبيع عقوبة

وائل قنديل

ليست المفاجأة في أن للكيان الصهيوني بصمات على انقلاب الجنرال عبد الفتاح البرهان وإطاحته الحكومة المدنية في السودان. كما أنه من باب تحصيل الحاصل القول إن تل أبيب كانت حاضرة ومؤثرة في عملية الانقلاب، سواء، عن طريق الوفد الذي أرسلته إلى الخرطوم، أو عن طريق القاهرة، حيث حل البرهان زائراً، في السر، قبل أن يعود بالخطة وطريقة تنفيذها. كل ما سبق صار من الأشياء العادية في عالمنا العربي، ووثقته مطالبات واشنطن لتل أبيب بلعب الدور الأساس في البحث عن مخرج من حالة الانسداد السياسي التي تخيم على السودان. وآخر هذه المطالبات كشفت عنها الصحافة الأميركية والإسرائيلية، على مدار اليومين الماضيين، ومحورها الأهم أن يستخدم الكيان الصهيوني نفوذه وعلاقاته العميقة مع جنرالات السودان للتوصل إلى حلول لمعضلة الانقلاب.

المثير والملهم في المسألة، أن يكون جيش السودان، بلد اللاءات الثلاث الشهيرة (لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض) مع العدو، هو الجسر والمدخل لهذا العدو، الذي صار صديقاً وحليفاً وراعياً لحكم العسكر، لكي يتغلغل في عمق المسألة الوطنية السودانية، ويصبح في لحظة، شديدة السواد، هو الجهة التي يعول عليها المجتمع الدولي وصانع القرار الأميركي في التعاطي مع أزمات السودان.

يحدث ذلك بينما مؤسسة عربية عتيقة اسمها جامعة الدول العربية، سقطت بيد أحمد أبو الغيط، الذي لا شغل ولا شاغل له سوى اللف على برامج التلفزيون المسائية لكي ينفث سموم كراهيته وتحريضه على كل ملمح من ملامح ثورات الربيع العربي. اللافت والمثير في موضوع لجوء أميركا إلى إسرائيل للضغط على عسكر السودان، هو التلويح بجزرة التطبيع وعصاه، إذ تقول الصحافة الصهيونية إن وزارة الخارجية الأميركية أكدت للإسرائيليين، الأسبوع الماضي، أنه «من الضروري إعادة تقييم مسيرة التطبيع الإسرائيلية السودانية بسبب الانقلاب». لم يعد التطبيع عاراً أو جرعة من السم تضطر أنظمة عربية لتعاطيها في الخفاء، من أجل مصالح أهل السلطة، ولم يعد شراً لا بد منه يتدرع مرتكبه بأن الظرف التاريخي والواقع الإقليمي يفرضانه عليه. لقد صار التطبيع وسيلة مكافأة، وأداة عقاب، في الوقت ذاته، تستخدمها إسرائيل لإصلاح وتأديب المطيعين العرب، فتمنح من ترضى عنهم، هي وواشنطن، جرعات إضافية، وتمنع الجرعات الاعتيادية عن البلداء الذين لا يسمعون الكلام.

في حالة البرهان، تريد أميركا من إسرائيل تهديده بالحرمان من التطبيع حتى يرتدع. ويعيد المكون المدني الذي أطاح به إلى السلطة، أو إلى اللعبة، كما تحدد واشنطن وتل أبيب ضوابطها وشروطها والمساحات المسموح التحرك فيها، فضلاً عن التحكم في اختيار اللاعبين. على ضوء معطيات هذه اللحظة المأساوية، تكون إسرائيل صاحبة قرار الانقلاب، وهي أيضاً صاحبة الأمر والنهي في التراجع عنه، أو تخفيف حدة إجراءاته... هي السلطة الأعلى من سلطة العسكر الذين تتحالف معهم وتدعمهم، التي تقول لهم متى يتحركون وأين يتوقفون.

أتخيل الآن لو أن البرهان استجاب لمقتضيات النفوذ الصهيوني، وأعطى رئيس الحكومة المدني عبد الله حمدوك نصيبه في السلطة، وأقرّ عن الوزراء والمسؤولين المتحفظ عليهم، وأعادهم إلى مواقعهم. ورجع المشهد السوداني كله إلى حدود ما قبل عودة البرهان من رحلته السرية إلى القاهرة، التي تحدثت عن تفاصيلها صحيفة «وول ستريت جورنال». أتخيل كل ذلك، فترتسم خطوط كابوس مرعب تبدو فيه إسرائيل اللاعب الأول في الانقلاب على مخرجات الثورة، وأيضاً، في تهذيب الانقلاب وإيقافه عند حدوده المرسومة له.

الأمم المتحدة: تسوية محتملة بين البرهان وحمدوك

> سرعت الأمم المتحدة تدخلها في أزمة الانقلاب في السودان، متحدثة عن فرصة أخيرة للتوصل إلى اتفاق بين العسكر ورئيس الحكومة عبد الله حمدوك

الخرطوم ـ **العربي الجديد**

للیوم الثاني على التوالي كان السودان، أمس الخميس، على موعد مع تسريبات متناقضة في ما يتعلق بطبيعة المباحثات التي تُجرى من قبل اكثر من طرف مع قائد الانقلاب عبد الفتاح البرهان والمكون المدني، بما في ذلك رئيس الحكومة الموضوع قيد الإقامة الجبرية عبد الله حمدوك. لكن الأبرز تمثّل في تصريحات مبعوث الأمم المتحدة إلى السودان فولكر بيرتس الذي أعلن أن اتفاقاً محتملاً قيد البحث من قبل أطراف الأزمة وذلك بالتزامن مع قرار من البرهان بالإفراج عن 6 وزراء في حكومة حمدوك، بعد ساعات من رفع الانقلابيين مستوى تصعيدهم، مع إعلان العميد طاهر أبو هاجة، المستشار الإعلامي للبرهان، أن «تشكيل الحكومة بات وشيكاً».

وكشف بيرتس، أمس الخميس، أن المحادثات أثمرت عن خطوط عريضة لاتفاق مبدئي محتمل بين الجيش وحمدوك لإجراء مزيد من المحادثات، موضحاً أنه لا بد من التوصل إلى اتفاق للتصدي للأزمة خلال أيام لا أسابيع، قبل أن يتشدد الجانبان بمواقفهما. وأوضح أن الخطوط العريضة للاتفاق المحتمل تشمل عودة حمدوك لرئاسة الحكومة وإطلاق سراح المعتقلين وحكومة تكنوقراط وإدخال تعديلات على الدستور ورفع حالة الطوارئ. وحذّر بيرتس، في مقابلة مع وكالة «رويترز»، من أنه «كلما طال الانتظار كان تنفيذ مثل هذا الاتفاق أكثر صعوبة، وكذلك إمكانية تسويقه في الشارع ولدى القوى السياسية». وأضاف «سيصبح الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للجيش، حيث ستزداد الضغوط لتعيين حكومة ما، مهما كانت مصداقيتها. ومواقف كلا الجانبين سوف تتصلب. نحن نتحدث عن أيام وليس أسابيع». وتابع: «السؤال الآن هو هل يرغب الجانبان في الالتزام بذلك». واعتبر أن المحادثات تمثل فعلياً «الفرصة الأخيرة» للجيش للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض، موضحاً أنه يبدو أن هناك مناقشات داخل الجيش حول ما إذا كان سيستفيد منها أم لا.

وكان تلفزيون السودان نقل، أمس الخميس، عن العميد الطاهر أبو هاجة قوله إن «تشكيل الحكومة بات وشيكاً». وأضاف «ندرس كل المبادرات الداخلية والخارجية بما يحقق المصلحة الوطنية»، من دون مزيد من التفاصيل. وكانت وكالة الأنباء السودانية (سونا) نقلت عن البرهان تشديده، خلال اجتماعه مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى السودان أمس الأول، أبو سانجو، في الخرطوم أمس الأول، على «حرص القوات المسلحة على حماية الانتقال الديمقراطي في البلاد، واستكمال هياكل الفترة الانتقالية، وصولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة تأتي بحكومة مدنية منتخبة تمثل تطلعات الشعب السوداني». وأكد أنهم «يصدر تعيين رئيس وزراء يقوم بتعيين حكومة مدنية تكنوقراط».

من جهته، قال توت قلواك، المستشار الأمني لرئيس جنوب السودان ورئيس فريق وساطة بلاده في الأزمة السودانية، لقناة «الجزيرة» أمس الخميس، إن البرهان أطلق سراح عدد من المعتقلين، وتعهد بإطلاق سراح بقية المعتقلين خلال 24 ساعة. وأضاف أن حمدوك هو أحد المرشحين لتشكيل الحكومة الجديدة وفق رؤية سياسية جديدة، مؤكداً أن قائد الجيش أبدى استجابة لوساطة دولة جنوب السودان. لكن قوى الحرية والتغيير سارعت إلى نفي صحة إطلاق سراح أي من المعتقلين. وتأتي هذه التطورات والأنباء المتضاربة لتستكمل مسار الأيام الماضية التي شهدت تسريبات متناقضة وغير دقيقة، بما في ذلك الحديث عن اتفاق بأن يتولى حمدوك الحكومة مجدداً، إلا أن مكتب رئيس الوزراء نشر على «فيسبوك» بياناً، أمس الأول، أكد فيه التمسك بـ«شروط إطلاق سراح كافة المعتقلين، وإعادة المؤسسات الدستورية ما قبل 25 أكتوبر، قبل الانخراط في أي حوار». وفي السياق، أكد مصدر عسكري لوكالة «سبوتنيك» الروسية، أمس الخميس، أن حمدوك لم يوافق بعد على إجراء حوار لتشكيل حكومة جديدة في البلاد، مشيراً إلى اجتماع مرتقب للمكون العسكري في مقر القيادة العامة للجيش السوداني لتحديد مستقبل الحوار السياسي.

وبالإضافة إلى الوساطات الدولية والإقليمية، تنشط 6 وساطات لشخصيات وطنية مستقلة، وضباط متقاعدين، وحكماء ونشطاء في منظمات المجتمع المدني، بعضها ظهر للعلن والآخر يدير تواصلاً تحت الطاولة. ومن أبرز الوساطات الداخلية، المنتخبة تمثل تطلعات الشعب السوداني». وأكد أنهم «يصدر تعيين رئيس وزراء يقوم بتعيين حكومة مدنية تكنوقراط».

الاتفاق المحتمل يشمل عودة حمدوك لرئاسة الحكومة (الأناضول)

مواكب ليلية

انطلقت مساء أمس، الخميس، مواكب ليلية في عدد من أحياء الخرطوم مناهضة للانقلاب العسكري ومطالبة بعودة الحكم المدني. وتجمع عشرات الشباب في مناطق الشجرة والحمادات، جنوبي الخرطوم، مرددين القصائد الوطنية والأناشيد وهتافات ضد الانقلاب، فضلاً عن هتافات مناوئة لقائد الانقلاب عبد الفتاح البرهان. وفي منطقة الصافية بمدينة الخرطوم بحري، خرج أيضاً مئات الأشخاص مؤكدين أن ضرب الثورة السودانية وشعاراتها مستحيل.

تشكيل مجلس أعلى للأمن والدفاع برئاسة البرهان، وإعادة تشكيل مجلس سيادة، مع ترك المجال لحمدوك لتشكيل حكومة كفاءات، ومنحه صلاحيات تنفيذية أوسع بكثير مما كان عليه قبل 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على أن يكون التمثيل الأكبر لقوى «إعلان الحرية والتغيير» وأطراف العملية السلمية في المجلس التشريعي الانتقالي.

وعلى الرغم من قبولهم الظاهري بالوساطات، فإن عسكر الانقلاب يصرون على المضي في إحكام سطوتهم على الحكم، عبر إصدار البرهان لقرارات متتالية لإعفاء مسؤولين عن مناصبهم وتعيين آخرين بديلاً عنهم. ويرى محللون أن جزءاً من المبادرات المقدمة، برزت من دائرة الانقلابيين أنفسهم، الذين يهدفون عبرها إلى كسب الوقت وإظهار الطرف الآخر بأنه متعنت. وقال مصدر في «الحرية والتغيير»، لـ«العربي الجديد»: «نحن لا نرفض باستباق الأحداث ونستعطي مع وساطة جنوب السودان، لكن لن ندخل في مفاوضات مباشرة إلا بعد التأكد من نوايا قلواك المعروف بقربه من المكون العسكري».

واعتبر القيادي في قوى «إعلان الحرية والتغيير» شهاب إبراهيم الطيب، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «الانقلابيين يسعون لشراء الوقت أولاً وتشتيت الجهود ثانياً»، مبيناً أن واحدة من الوساطات النشطة جداً، والتي رفض تحديدها، اقترحها قائد الانقلاب نفسه أمام المجموعة التي تعمل عليها، والتي تحمست بعد ذلك لتنفيذ أجندة العسكر. من جانبه، رأى المحلل السياسي الجميل الفاضل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الكثير من الوساطات الحالية أميل للجانب العسكري وتعبّر عنه، وتحاول خلق واقع جديد للعسكر يختلف عن واقع قبل الانقلاب. ونبه إلى أن «مبادرة جنوب السودان تنسجم مع تصريحات رئيس جنوب السودان سلفا كير مياريت بعد اجتماعه الشهر الماضي، مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة والتي دعا فيها لدعم البرهان».

وفي إطار الضغوط على المكون العسكري للتنازل، قدّمت الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا إلى مجلس حقوق الإنسان مشروع قرار بشأن السودان يطالب بعودة المدنيين فوراً إلى الحكم، ويدعو إلى تعيين مقرّر خاص لمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في هذا البلد. ويدين النص «بأشدّ العبارات» الانقلاب الذي نفّذه الجيش السوداني في 25 أكتوبر، ويطالب بأن تستعيد السلطة فوراً «الحكومة المدنية الانتقالية برئاسة حمدوك». كذلك فإنّ مشروع القرار، الذي قد يبحث اليوم الجمعة، «يدين الاعتقال التعسّفي» لحمدوك من قبل الجيش، ويذكّر العسكريين الذين تسلّموا زمام السلطة في البلاد بـ«أهمية الاحترام الكامل لحقوق الإنسان» وحرية التعبير والحقّ في التظاهر السلمي. وينصّ مشروع القرار كذلك على استحداث منصب مقرّر خاص لأوضاع حقوق الإنسان في السودان لولاية مدّتها عام واحد يُعدّ خلالها على وجه الخصوص تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في هذا البلد ويقدّم توصيات لتحسينها.

الحدث

في وقتٍ لا يزال التصعيد السمة البارزة في الحرب الدائرة في إثيوبيا بين القوات الحكومية و«جبهة تحرير شعب تيغراي»، ارتفع منسوب الدعوات لوقف إطلاق النار في البلاد، والجلوس حول طاولة مفاوضات، فيما أكد محللون أن الحرب لن تؤدي إلى تقسيم البلاد

يجب على الأثيوبيين، بموجب الطوارئ، حمل بطاقات الهوية (دوارد سو تيراس/فرانس برس)

التصعيد في إثيوبيا

تزايد الضغوط الدولية لوقف الحرب

مغادرة الأميركيين

أعلنت سفارة الولايات المتحدة، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني أمس الخميس، أنها ستسمح «بالمغادرة الطوعية لموظفي الحكومة الأميركية غير الأساسيين وأفراد الأسر من إثيوبيا، بسبب الصراع المسلح والاضطرابات الأهلية والنقص المحتمل في الإمدادات».

يدور سباق في إثيوبيا بين الوساطات، التي تهدف لإجلاس جميع الأطراف حول طاولة حوار، والتصعيد بين القوات الحكومية وقوات «جبهة تحرير شعب تيغراي»، وذلك بعد مصادقة البرلمان الإثيوبي على تطبيق حالة الطوارئ، وإعلان الجبهة أنها «تعاونت» مع جماعة مسلحة أخرى، «جيش تحرير أورومو»، للاستيلاء على مدينة كيمبس القريبة من العاصمة. وقال إن «العمليات المشتركة ستستمر في الأيام والأسابيع المقبلة». وتعهد بتقليل الخسائر البشرية خلال محاولة السيطرة على أديس أبابا. وقال: «لن نتعمد إطلاق النار على المدنيين ولا نريد إراقة الدماء. نأمل أن تكون العملية سلمية إذا أمكن».

وفي حين اعتبر الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، في بيان، أن الافتقار إلى الحوار «كان مقلقاً بشكل خاص»، انتقدت وزارة الخارجية الكينية دعوة رئيس الحكومة أبي أحمد المواطنين إلى الانتفاض و«دفن» قوات تيغراي. كما عزّزت كينيا الأمن على طول حدودها وسط مخاوف من موجة فرار لإثيوبيين من الحرب مع توسع واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وكشف وزير الدولة الأوغندي للشؤون الخارجية أوكيلو أوريم، أمس الخميس، أن الرئيس يوويري موسيفيني دعا إلى عقد اجتماع لزعماء دول تكتل شرقي أفريقيا في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي لبحث الصراع في إثيوبيا. وقال، لوكالة «رويترز»، إن «موسيفيني على اتصال برئيس الوزراء أبي أحمد بشأن الوضع الراهن في إثيوبيا، وعبّر عن قلقه إزاء رفض جماعة تيغراي الانخراط في مفاوضات والتوصل لوقف لإطلاق النار. لذلك فإننا قلقون».

ودعا الاتحاد الأوروبي، على لسان المتحدثة باسمه نبيلة مصرالي، إلى وقف فوري لإطلاق النار في إثيوبيا. وقالت مصرالي إن المفوضية تحث على «إطلاق حوار وطني شامل في إطار الدستور الإثيوبي، من أجل تعزيز المصالحة الوطنية». وأضافت، في بيان: «يؤكد الاتحاد مجدداً أنه لا يوجد حل عسكري (للصراع) ويدعو جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ وقف إطلاق نار ذي مغزى دون شروط مسبقة». وجددت الدعوة إلى «الانسحاب الكامل والفوري للقوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية».

وقالت الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا (إيجاد) إنه يتعين على أطراف الصراع في إثيوبيا وقف الأعمال القتالية على الفور والسعي إلى وقف إطلاق النار. وحثت الأطراف على «التحلي بضبط النفس والعمل على خفض التصعيد والتوتر، وحل الخلافات عبر حوار وطني شامل ومصالحة بما يخدم مصالح البلاد والمنطقة».

وحذّر الكاتب والصحافي أنور إبراهيم، في حديث مع «العربي الجديد»، من أن البلد دخل مرحلة صراع متطور لم تشهده إثيوبيا منذ عقود. وأوضح أن «هناك تحركات إقليمية ودولية لرأب الصدع، وهي قد تثمر عبر الضغط على الجانبين، وهذه التحركات تؤكد أنه لا بد من إجراء حوار لوقف الحرب». لكنه أشار في المقابل إلى أن «جبهة تحرير تيغراي» والحكومة رفضتا أي وقف للحرب، بالإضافة إلى رفضهما الوساطات. وحذّر إبراهيم من أنه «ستكون لتواصل الحرب أضرار اقتصادية، وقد نشهد مجاعة، كانت الأمم المتحدة تحذّر منها، بالإضافة إلى النزوح إلى دول الجوار. كما قد تفتح الباب أمام تدخلات إقليمية في البلد». واستبعد إبراهيم حصول تقسيم في البلد، موضحاً أن إثيوبيا عبارة عن أقاليم صغيرة، ولا يمكن لكل واحد العيش منعزلاً عن باقي الأقاليم.

وقال الكاتب والباحث في شؤون القرن الأفريقي عبد الشكور عبد الصمد، رداً على سؤال عن السيناريوهات المتوقعة في البلد: «الاحتمالات الواردة بحسب إعلان حال الطوارئ هي أن تستطيع القوات الحكومية صد هجوم قوات المعارضة، أو تنجح الوساطات ويجلس الجميع حول طاولة التفاوض. والاحتمال الثالث هو أن تتمكن قوات المعارضة من الفوز وتحقيق هدفها».

ورجح عبد الصمد، في حديث مع «العربي الجديد»، نجاح الخيار الثاني وهو الوساطة، بعد أن تستطيع القوات الحكومية وقف الهجوم، لكنه حذر من أن ما تريده أميركا عبر وساطتها ينتقص من سيادة حكومة أبي أحمد، موضحاً أن «الأميركيين يتحدثون باسم المعارضة، خصوصاً جبهة تحرير تيغراي، إذ يطالبون الحكومة المركزية بإعادة الأمور إلى ما قبل اندلاع الحرب قبل عام، والسماح بفتح أجواء إقليم تيغراي والسماح بهبوط وإقلاع الطائرات منه».

وكانت القوات الإثيوبية بدأت قبل عام حرباً ضد إقليم تيغراي، بعد قرار السلطة هناك تحدي الحكومة من خلال المضي في إجراء الانتخابات الخاصة به. كما قررت الحكومة تقليص الأموال الفدرالية المخصصة للمنطقة، وهو ما عدّته «جبهة تحرير شعب تيغراي»، وقتها، بمثابة «عمل حرب». وقال عبد الصمد: «إذا خففت واشنطن من مطالبها وضغطها على الحكومة فقد تنجح في مساعيها». واعتبر أن «المجتمع الدولي أصبح طرفاً في الأزمة، إذ إنه يريد الضغط على الحكومة لتتنازل محلياً وإقليمياً. إذا لم يفرضوا شروطاً تعجيزية فقد ينجحون، أو البديل سيكون مواصلة الحرب». وشدد على أن قضية تقسيم البلد غير واردة لدى الإثيوبيين. وأضاف: «قد يتم التوصل إلى توافق عبر مفاوضات، أو تتغلب قوات المعارضة على الحكومة، كما حدث في العام 1991، حيث أسقطت «الجبهة الشعبية الديمقراطية الثورية» الإثيوبية العقيد سقوط منغستو هايلي مريام، بعد سيطرتها على أديس أبابا».

تعاون بين قوات تيغراي و«تحرير أورومو» للسيطرة على كيمبس

أنور إبراهيم: تواصل الحرب قد يفتح الباب أمام تدخلات إقليمية

(العربي الجديد، الأناضول، أسوشييتد برس)

متابعة

إيران: فيتنام على خط أزمة الناقلة

طلبت فيتنام توضيحات رسمية من إيران بشأن الناقلة النفطية التي صادرها الحرس الثوري، مطالبة بتسوية المسألة في إطار القانون

بعد تحديد يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي موعداً لاستئناف مفاوضات فيينا النووية، شدّد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أمس الخميس، على أن بلاده لن تتراجع «قيد أنملة» في الدفاع عن مصالحها. ونقل التلفزيون الرسمي عن رئيسي قوله إن «المفاوضات التي ننظر فيها موجّهة لتثمر تحقيق نتائج»، مؤكداً أن طهران لن تترك طاولة المفاوضات «لكننا لن نتراجع قيد أنملة عن مصالح أمتنا». وجدّد رفضه «الطلبات المبالغ فيها التي تؤدي إلى ضياع حقوق الشعب الإيراني». وشدّد رئيسي خلال زيارة إلى محافظة سمنان، شرقي طهران، على أن إيران «تعمل في الوقت نفسه على رفع الحظر، وعلى تحديد تبعاته على الإيرانيين»، مشيراً إلى «أننا نسعى إلى رفع جميع العقوبات الأميركية وإبطال مفعولها». وأعلنت إيران والاتحاد الأوروبي، مساء أول من أمس الأربعاء، أن المباحثات المعلّقة منذ يونيو/ حزيران الماضي، ستُستأنف في 29 نوفمبر الحالي، فيما قال كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين علي باقري كني إن المحادثات ستشمل رفع العقوبات التي وصفها بأنها «غير شرعية ولا إنسانية». ومع بدء العد العكسي للجولة السابعة من مفاوضات فيينا، أفادت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان، بأن «باريس وشركاءها يواصلون التشاور بشأن سبل الرد على عدم التعاون الإيراني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية». وسبق أن أقيمت سبع جولات من المفاوضات بين شهري إبريل/ نيسان ويونيو الماضيين، وعلّقت منذ ذلك الحين، بعد فوز رئيسي بالانتخابات الإيرانية في 18 يونيو الماضي.

وفي قضية الناقلة التي أعلن الحرس الثوري عن سحبها إلى داخل المياه الإقليمية الإيرانية، قبل الإعلان عن أنها كانت ترفع علم فيتنام، طلبت هانوي، أمس، من طهران توضيحاً رسمياً حول احتجاز ناقلتها النفطية تحت تهديد السلاح. وذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفيتنامية فام تو هانغ، في مؤتمر صحافي اعتيادي، أن «وزارة الشؤون الخارجية أجرت محادثات مع السفارة الإيرانية في هانوي، كما أجرت السفارة الفيتنامية في إيران محادثات مع السلطات الإيرانية للتحقق من المعلومات وتسوية الحادث، لضمان سلامة المواطنين الفيتناميين وتلقيهم المعاملة الإنسانية». وأضافت أن قبطان الناقلة الفيتنامية أكد في اتصال هاتفي مع السفارة في 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أن جميع أفراد الطاقم وعددهم 26 بحاراً يُعاملون معاملة طيبة، وأنهم في صحة جيدة. وأفادت بأن «وزارة الخارجية ستواصل مراقبة الوضع عن كثب والعمل مع السلطات الإيرانية على تسوية المسألة في إطار القانون، وستتصدى قدماً في الوقت نفسه في الإجراءات اللازمة لضمان الحقوق المشروعة للمواطنين الفيتناميين وحماية مصالحهم».

واحتُجزت الناقلة «سوئيس» على يد الحرس الثوري في 24 أكتوبر الماضي، واعتبر الإيرانيون أنها الناقلة نفسها التي صادرها الأميركيون منهم في أغسطس/ آب 2020، وهي في طريقها إلى فنزويلا، بموجب العقوبات المفروضة على إيران بعد انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي في عام 2018.

رئيسي يشدّد على عدم التراجع «قيد أنملة» عن مصالح إيران

جدارية في طهران تندد بالولايات المتحدة (فرانس برس)

وذكر بيان للحرس، أول من أمس الأربعاء، أن عناصره خاضوا مواجهة مع الأميركيين لمدة ست ساعات قبل السيطرة على الناقلة، لكن مسؤولين في وزارة الدفاع (البنتاغون) نفوا ذلك، مشيرين إلى أن قوات البحرية الأميركية كانت «تراقب عملية الاحتجاز» التي قام بها الإيرانيون.

من جهته، ذكر موقع «تانكر تراكرز» على «تويتر»، المتخصص بحركة الملاحة البحرية، أن «ناقلة نفط ترفع العلم الفيتنامي رُصدت وهي تنقل 700 ألف برميل من النفط الخام الإيراني إلى ناقلة ترفع العلم الإيراني».

وفي الذكرى الـ42 لاقتحام السفارة الأميركية في طهران، تجمع آلاف الإيرانيين في شوارع العاصمة، مرددين هتافات «الموت لأميركا» و«الموت لإسرائيل»، وأحرقوا العلمين الأميركي والإسرائيلي. واستنكر قائد الحرس الثوري، اللواء حسين سلامي، ما وصفه بـ«العدوان الأميركي في المنطقة على مدى العقود الماضية»، معلناً في خطاب أمام الحشود في العاصمة، أن «أبناء هذه الأمة سيقفون بشجاعة ضد أي قوة تريد الإضرار بمصالحهم». وقال إن الضغط الأميركي على إيران باء بالفشل. وانقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران منذ استيلاء الطلاب المؤيدين للثورة الإسلامية على السفارة، واحتجاز 52 أميركياً رهائن لمدة 444 يوماً، بين 4 نوفمبر 1979 و20 يناير/ كانون الثاني 1981.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، رويترز)

تقرير

الأزمة اللبنانية السعودية

«حزب الله» يتمسك بقرداحي ويبطل مبادرة ميقاتي

لا يزال رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي يبحث عن سبل لحل الأزمة المستجدة مع عدد من الدول الخليجية، خصوصاً السعودية، غير أنه لا تجاوب إلى الآن من قبل وزير الإعلام جورج قرداحي و«حزب الله»

بيروت ـ **رينا الجمّال**

لم يكد رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، يعلن عن اتفاقه مع رئيس الجمهورية ميشال عون على «خريطة طريق» لحل الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت أخيراً مع عدد من دول الخليج، على رأسها السعودية، داعياً مجدداً وزير الإعلام جورج قرداحي إلى «اتخاذ الموقف الذي ينبغي اتخاذه»، في دعوة ضمنية له للاستقالة بعدما شكلت تصريحات أدلى بها حول حرب اليمن شرارة الأزمة، حتى أتى الرد سريعاً من قرداحي، بالتأكيد على أنه لن يستقيل طالما لن تؤدي الخطوة إلى تغيير في المواقف ضد لبنان، مدعوماً بموقف من «حزب الله» يصب في الإطار نفسه. وجاء ذلك بعدما وجه ميقاتي جملة رسائل لـ«حزب الله» من دون أن يسميه، ولا سيما على خلفية تعطيل عمل الحكومة.

وأعلن ميقاتي، أمس الخميس، بعد اجتماع مع عون في القصر الجمهوري، أنه اتفق مع الأخير على «خريطة طريق» لحل الأزمة مع دول الخليج، من دون أن يتحدث عن تفاصيلها. وبحث عون وميقاتي الأزمة التي يعيشها لبنان، وتوتر العلاقات مع السعودية ودول خليجية على خلفية تصريحات قرداحي حول حرب اليمن واعتبارها «عبثية»، وما لحق ذلك من إجراءات وقيود دبلوماسية واقتصادية على لبنان. وانتقل ميقاتي بعد ذلك إلى عين التينة في بيروت للقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري للبحث أيضاً في السبل التي يمكن أن يسلكها لبنان للتخفيف من حدة الأزمة.

وقال مصدر مقرب من ميقاتي، لـ«العربي الجديد»، إن «رئيس الوزراء بحث مع بري قضية التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت التي علّقت جلسات مجلس الوزراء بفعل مطالبة وزراء حزب الله وحركة أمل بشكل أساسي بإقالة المحقق العدلي القاضي طارق البيطار» الذي كفت يده مؤقتاً مرة جديدة أمس. كما بحث ميقاتي مع بري، وفق المصدر، «صيغة الحل لأزمة تصريحات قرداحي واستقالته لا إقالته، إذ إن ميقاتي يعتبر منذ البداية أن الاستقالة مطلوبة كانطلاقة للحل، لكنه واجه سريعاً تحذيرات باستقالات مقابلة، ومواقف صريحة من قرداحي بأنه لن يستقيل».

وجدد ميقاتي لاحقاً في كلمة له في مقر رئاسة الوزراء في بيروت، ما بدت دعوة لقرداحي للاستقالة، إذ دعاه إلى «تحكيم ضميره وتقدير الظروف واتخاذ الموقف الذي ينبغي اتخاذه، وتغليب المصلحة الوطنية على الشعارات الشعبوية». كما دعا رئيس الحكومة اللبناني الأطراف اللبنانيين إلى القيام بالخطوات اللازمة لحل الأزمة الدبلوماسية مع السعودية ووقف الشلل الحكومي المستمر منذ أسابيع.

ووجه ميقاتي، خلال إطلاق وزارة السياحة الرزمة السياحية الشتوية، أمس الخميس، من مقر رئاسة الوزراء في بيروت، جملة رسائل أمس إلى «حزب الله» بشكل خاص من دون أن يسميه، بعدما عطّل منذ نحو ثلاثة أسابيع اجتماعات الحكومة مهدداً باستقالة وزرائه مع نظرائهم التابعين لحركة «أمل» (برئاسة نبيه بري) إذا لم يصر إلى إقالة المحقق العدلي بانفجار مرفأ بيروت القاضي طارق البيطار، قبل أن يصعّد من مواقفه مرة أخرى ربطاً بالأزمة مع السعودية، مهدداً باستقالة الوزراء المحسوبين عليه، إذا استقال قرداحي تحت الضغط أو أقيل.

وقال ميقاتي «مخطئ من يعتقد أن التعطيل

اتفق ميقاتي وعون على خريطة طريق لحل الأزمة

أكد قرداحي أنه لن يستقيل وجدد «حزب الله» دعمه له

ميقاتي: لا أحد البلاد بلغة التحدي والمكابرة (حسين بيضون)

ورفع السقوف السياسية هو الحل، وعلى الجميع أن يقتنعوا بأنه لا يمكن لأي فريق أن يختصر البلد والشعب وحده بقرار يتعلق بثوابت وطنية لا تتبدل». وأضاف «لا تدار البلاد بلغة التحدي والمكابرة، ومخطئ من يعتقد أنه قادر على فرض رأيه بقوة التعطيل، ومخطئ أيضاً من يعتقد أنه يمكنه أخذ اللبنانيين إلى خيارات بعيدة من تاريخهم وعمقهم العربي وعلاقاتهم الوطيدة على كل الصعد مع الدول العربية، ودول الخليج خصوصاً مع السعودية». ودعا ميقاتي الجميع إلى «اختصار الطريق والقيام بالخطوات المطلوبة والمساهمة في الحل، مع التشديد على عودة الحكومة إلى عملها الطبيعي بنشاط وإيجابية وتعويض الأيام التي ضاعت هدراً بسبب متاكفات مجانية».

وكشف ميقاتي أنه «أمضى اجتماعات ولقاءات فاصلة قبل تحديد كلمة الفصل في كلّ شأن»، وقال إن «مجلس الوزراء هو المكان الطبيعي لمناقشة كل الملفات والقضايا التي تعني الحكومة بعيداً عن الإملاءات والتحديات والصوت المرتفع واستخدام لغة الوعيد والتهديد، ولن يكون مجلس الوزراء أبداً مكاناً للتدخل في أي شأن لا يخص الحكومة، وتحديداً في عمل القضاء». في إشارة إلى مطالبة وزراء «حزب الله» و«حركة أمل» بإقالة القاضي طارق البيطار.

وفيما أكد وزير الإعلام في تصريحات تلفزيونية أنه لن يستقيل وأن موقفه لم يتغير، جدد «حزب الله» عبر بيان لكتلته البرلمانية، أمس دعمه لقرداحي، محملاً السعودية «مسؤولية افتعال الأزمة الأخيرة مع لبنان». كما دان ما سمّاه «الإملاءات الخارجية في عمل الحكومة». كذلك أكدت الكتلة تمسك الحزب بموقفه من البيطار (لناحية إقالته) «خصوصاً مع إثبات تجاوزه حد السلطة».

في المقابل، علّق رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، عبر حسابه على «تويتر» أمس على تصريحات ميقاتي بالقول إن موقف الأخير «مسؤول وشجاع، علّ الآخرين يتجاوبون معه بالحد الأدنى من روح المسؤولية والوطنية لتجنيب اللبنانيين مآس إضافية». وعاد ميقاتي، أول من أمس الأربعاء، إلى بيروت قادماً من غلاسكو بعدما شارك في مؤتمر المناخ. وقال مصدر مقرّب منه لـ«العربي الجديد»، إن «رئيس الوزراء شرح لقادة الدول الذين التقاهم في غلاسكو حساسية الوضع في لبنان والتحديات الكبيرة التي تواجهها البلاد، والتي تقتضي وقوف المجتمعين العربي والدولي إلى جانبها في هذه المحنة الصعبة». وشدد المصدر على أن «ميقاتي حصل على تأكيد فرنسي أميركي أوروبي بضرورة استمرار الحكومة، للحفاظ على الاستقرار الكفيل بسير الانتخابات النيابية (مقررة في 27 مارس/آذار المقبل) والاستحقاقات المنتظرة التي ترسم مستقبل لبنان». وفي السياق، نقلت وكالة «رويترز» أمس عن متحدثة باسم الخارجية الفرنسية قولها إنه «من الضروري جداً إبقاء لبنان خارج الأزمات الإقليمية الأوسع، ويجب أن يكون لبنان قادراً على التعويل على كل شركائه في المنطقة لمساعدته على الخروج من الأزمة». ودعت جميع الأطراف الإقليميين والمسؤولين اللبنانيين إلى تفضيل التهدئة والحوار لمصلحة الشعب اللبناني واستقرار لبنان.

شرق غرب

أمير الكويت يتسلّم تقرير لجنة العفو

تسلّم أمير الكويت، الشيخ نواف الأحمد الصباح، أمس الخميس، التقرير الأول لضوابط وشروط العفو عن المتهمين في قضايا الرأي والحريات، والذي قُدم من قبل رؤساء السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وذلك تمهيداً لإصدار مرسوم العفو، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الكويتية «كونا». وأكدت مصادر مطّلعة أن التقرير الأول تضمّن بشكل أساسي متهمي قضية «دخول مجلس الأمة»، التي اتهم فيها نواب سابقون وقادة في المعارضة.

(العربي الجديد)

مصر: ترحيل معتقلين إلى وادي النطرون

أفادت مصادر حقوقية ومحامون مصريون، أمس الخميس، بأن وزارة الداخلية أجرت عملية ترحيل لأعداد من المعتقلين السياسيين من سجون الليمان وطرة تحقيق، إلى مجمع سجون وادي النطرون الجديد. وجاء افتتاح السجن الجديد تزامناً مع إلغاء قانون الطوارئ. وبحسب مصادر حكومية، فإنه من المقرر خلال أسابيع قليلة أن يفتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي «مركز الإصلاح والتأهيل» في مدينة وادي النطرون.

(العربي الجديد)

أوكرانيا: الموافقة على وزير الدفاع الجديد

وافق نواب الرادا العليا (البرلمان الأوكراني)، أمس الخميس، على تعيين نائب رئيس الوزراء السابق لشؤون الأراضي غير الخاضعة لسيطرة كييف، الكسندر ريزنيكوف (الصورة)، وزيراً للدفاع، بترشيح من الرئيس فولوديمير زيلينسكي، خلفاً لسلفه، أندريه تاران، الذي شغل مهام منصبه منذ مارس/ آذار 2020. وحظي ريزنيكوف بدعم 273 نائباً، بينما كان الحد الأدنى المطلوب للمصادقة على ترشيحه 226 صوتاً.

(العربي الجديد)

الرهينة الفرنسية السابقة في مالي تريد أن تنسى

ردّ نجل الرهينة الفرنسية السابقة لدى تنظيم «القاعدة»، صوفي بترونا، أمس الخميس، على إعلان الحكومة الفرنسية بأن والدته عرّضت نفسها والآخرين للخطر من خلال التسلل عائدة مرة أخرى إلى مالي، بعد أن كان تم احتجازها لمدة أربع سنوات من قبل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في مالي. وقال سيباستيان تشادو بترونا، إن والدته تعيش في تكتم شديد في شقة بالعاصمة المالية باماكو.

(أسوشييتد برس)

عباس للبابا فرنسيس: إسرائيل تقوّض حل الدولتين

أطلع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (الصورة)، أمس الخميس، بابا الفاتيكان فرنسيس، على مستجدات القضية الفلسطينية، وأعمال إسرائيل الهادفة إلى تقويض خيار «حل الدولتين». وجاء ذلك خلال لقاء عُقد في الفاتيكان «في إطار التشاور والتنسيق المشترك من أجل إحلال السلام في الأراضي المقدسة والمنطقة»، وفق وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا». وأضافت الوكالة أن اللقاء كان فرصة لشرح الأوضاع التي تمر بها الأراضي الفلسطينية نتيجة الممارسات العدوانية الإسرائيلية.

(الأناضول)

رصد

مخاوف جدية من إطاحة المحقق بانفجار بيروت

تسود مخاوف جدية من إمكانية نجاح الطبقة السياسية في لبنان، في الإطاحة بالمحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار

تشير النقطة التي وصلت إليها الحملة الشرسة ضد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، إلى أن الأحزاب السياسية المناهضة لهذا القاضي ربما اقتربت من نيل مرادها بإقالته، خصوصاً مع وصول الملف إلى قاضٍ محسوب على «حزب الله» و«حركة أمل»، وهما الطرفان اللذان عطلا أخيراً جلسات مجلس الوزراء للضغط لإبعاد البيطار عن الملف. وأصدر رئيس محكمة الاستئناف في بيروت، القاضي حبيب مزهر، أمس الخميس، قراراً بكفّ يد المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، لحين البتّ في الطلب المقدم من وزير الأشغال السابق المدعى عليه في الملف، يوسف فنيانوس، لردّه. وينظر مصدر قانوني متابع للقضية بتخوّف إلى تولي القاضي مزهر البت في طلب الردّ، بعد إحالته إليه، بينما كان عدّ القاضي نسيب إيليا الذي كان رفض طلبين سابقين في الإطار نفسه وردهما شكلاً. ويصف المصدر، في حديث مع «العربي الجديد»، مزهر، بأنه «مصوغ سياسياً» ومحسوب على «حزب الله» و«حركة أمل» برئاسة نبيه بري. ويلخص المصدر القانوني الأمر بالقول «إذا القرار بيد مزهر، الله يستر ما يطير البيطار».

وكانت بوادر القلق تظهر على أهالي ضحايا انفجار المرفأ، أمس، والذين كانوا يتحضّرون لوقفتهم الشهرية للمطالبة بتحقيق العدالة لذويهم، قبل أن يشير بعضهم لـ«العربي الجديد» إلى أنه سيكون لهم موقف حاد في وجه الطبقة السياسية ومحاولتها الإطاحة بالبيطار.

من جهته، يقول الوكيل القانوني لفنيانوس، المحامي طوني فرنجية، لـ«العربي الجديد»، «تقدّمت بوكالتي عن وزير الأشغال السابق بدعوى ردّ ضد القاضي طارق البيطار سنداً للمادة 120 من أصول المحاكمات المدنية. ومجرد أن يتبلغها القاضي المطلوب رده، يتوقف مؤقتاً عن النظر في الملف إلى حين بتّ المحكمة في الطلب». وبلغت فرنجية إلى أن «المفارقة هذه المرة أن المحقق العدلي تبلغ دعوى الرد، بينما ردّت محكمة الاستئناف برئاسة القاضي نسيب إيليا وكذلك فعلت محكمة التمييز، شكلاً، مرتين من دون تبليغ القاضي البيطار». ويشير فرنجية إلى أنهم «سيعمدون إلى تبليغ كل الخصوم وأقرقاء الدعوى، بطلب الرد والقرار المتخذ، على أن تبت المحكمة فيه بعد انتهاء جميع التبليغات». وتبدي مصادر في «تيار المردة» (برئاسة سليمان فرنجية والذي ينتمي إليه فنيانوس) تفاؤلها بالقرار، مشيرة في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنها «المرة الأولى التي يتخذ القضاء خطوة قانونية ويطبق المبادئ العامة، ولا سيما على صعيد التبليغ»، وهو ما يطرح الكثير من التساؤلات حول مسار الطلب، بعدما شكك «تيار المردة»، كما باقي المدعى عليهم والأحزاب السياسية التابعين لها، في القرارات القضائية التي صدرت عن القضاة ربطاً بطلباتهم لرد أو نقل الدعوى من البيطار إلى قاضٍ آخر.

وسارعت وسائل إعلام محسوبة على «حركة أمل» (برئاسة نبيه بري) و«حزب الله»، إلى نشر الخبر أولاً بصياغة مختلفة تظهر أن القاضي البيطار كفت يده نهائياً عن القضية، الأمر الذي أثار بلبلة كبيرة في الأوساط المحلية والشعبية وفي صفوف أهالي ضحايا الانفجار. وبالتزامن، أبدت كتلة «حزب الله» النيابية «الوفاء للمقاومة» بعد اجتماعها الأسبوعي تمسّكها بموقفها من القاضي البيطار (إقالته) «خصوصاً مع إثبات تجاوزه حدّ السلطة» على حدّ تعبيرها. كذلك، شدد رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، على مسلّمة عدم التدخل في عمل السلطة القضائية أو التحقيقات بانفجار بيروت، لكنه في المقابل لفت إلى سقطات المحقق العدلي الدستورية. وقال ميقاتي في كلمة له أمس «حاولنا قدر المستطاع أن يبقى الملف القضائي لانفجار مرفأ بيروت في عهدة القضاء، ورفضنا التدخل فيه، مع التشديد على تصويب الشطط الذي وقع فيه المحقق العدلي، خاصة في موضوع محاكمة الرؤساء والوزراء المناط حسب المادة 80 من الدستور بالمجلس النيابي، إلا أن الأمر لم يغير في موقف البعض شيئاً»، وذلك في معرض حديثه عن الامتحان الأول الذي واجهته حكومته وأدى إلى تعليق جلساتها منذ 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

تجدر الإشارة إلى أن جلسة استجواب المدعي عليه رئيس الوزراء السابق حسان دياب علّقت بفعل تقديمه دعوى مخاصمة الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جلسة استجواب وزير الداخلية الأسبق النائب نهاد المشنوق، ما كفّ يد القاضي البيطار مؤقتاً عن ملفهما، في حين كان أرجأ المحقق العدلي جلسة استجواب المدعى عليه وزير الأشغال السابق النائب غازي زعيتر إلى 9 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، بعد تقديم وكيله القانوني الدفوع الشكلية التي ستحال على النيابة العامة التمييزية للنظر فيها.

ريتا...

قرار إطاحة البيطار بيد قاضٍ محسوب على «حزب الله» و«حركة أمل»

الغلاف

على الرغم من صعوبة «التغيير» في كوريا الشمالية، غير أن الزعيم كيم جونغ ـ أون، باشر مساراً لافتاً في أدبيات الحكم الفردي، مع إزالته اسمي جده، مؤسس كوريا الشمالية، كيم إيل ـ سونغ، ووالده كيم جونغ ـ إيل من المباني الرسمية في البلاد، لتكريس تقديس نفسه

كيم «يقتل» عائلته

كوريا الشمالية: إزالة إرث المؤسس والوالد

قبل شهر ونيّف على الذكرى العاشرة لخلافته والده كيم جونغ ـ إيل، بات الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ـ أون على مشارف بدء عهد جديد في بلاده، يتمحور حول شخصه فقط، مزيلاً صور والده وجده، مؤسس كوريا الشمالية، كيم إيل ـ سونغ، من المباني الرسمية، وفقاً للاستخبارات الوطنية الكورية الجنوبية، التي أعلمت برلمان سيول بما يجري في بيونغ يانغ، الأسبوع الماضي. وتشير خطوة كيم في نيته التحول إلى «قائد عظيم» في بيونغ يانغ، ضمن مفهوم خاص به، أطلقت عليه استخبارات الجنوب اسم «كيمجونغاونيزم»، في تلخيص للحكم الفردي المطلق، الذي يتجاوز أدوار الأسلاف لمصلحة الزعيم الحالي. والخطوة اعتيادية أساساً في كوريا الشمالية، إذ سبق أن منع مؤسس البلاد، أعمال كارل ماركس وفلاديمير لينين وجوزيف ستالين التي اعتُمدت في الاتحاد السوفييتي نظاماً للحكم، من أجل صياغة مفهومه الخاص في الحكم الفردي ضمن نظام شيوعي محلي. لكن خطوة الزعيم الحالي، تُعدّ الأولى من نوعها لتطرقها إلى السلالة الحاكمة، ويُمكن إدراجها في إطار «تحطيم الأيقونات» الأساسية التي قامت عليها كوريا الشمالية. ولا يُعرف بعد ما إذا كان كيم سيقوم بخطوات أخرى، مثل إزالة تماثيل جده ووالده من الساحات الرئيسية في البلاد. وهي خطوة إن حصلت، تكون قد أنهت حقبة طويلة في كوريا الشمالية، منذ تأسيسها في عام 1948، عبر مدح الزعماء السابقين مع الزعيم الحالي، واستبدالها بحقبة يسود فيها شخص كيم فقط.

> بدت خطابات كيم في السنة الأخيرة مغايرة عن الأدبيات التقليدية

> يختلف كيم عن سلفيه في علاقاته مع المجتمع الدولي عموماً

وتُظهر هذه التطورات أن كيم يواصل عملية الانفكاك عن إرث والده وجده، والتي بدأها ببطء منذ تسلمه السلطة في 24 ديسمبر/كانون الأول 2011. ولا يُعود السبب إلى براغماتية طارئة، بقدر ما تُترجم شخصية الزعيم، الذي تعلّم في سويسرا مع شقيقته، كيم يو ـ جونغ، صاحبة التأثير الواسع في حزب «العمال» الحاكم ولدى شقيقها. وتكفي العودة بالزمن عشر سنوات إلى الوراء لفهم خطوته الحالية، فحين تسلّم منصبه خلفاً لوالده أمر بوضع شعار بطول 560 متراً محفوراً على إحدى التلال الشاهقة وارتفاع الحرف الواحد فيه 20 متراً. وجاء الشعار «يحيا الجنرال كيم جونغ ـ أون شمس كوريا الشمالية الساطعة».

ويختلف كيم عن سلفيه، بأنه أكثر قرباً من المجتمع الدولي، خصوصاً مع الأميركيين، وبحكم عشقه لكرة السلة، فقد استضاف مراراً أحد أبرز لاعبي الدوري الأميركي للمحترفين، دنيس رودمان.

رودمان بات صديقاً مقرّباً من كيم، ويدلي بدلوه بما يتعلق بأوضاع كوريا الشمالية. عدا عن ذلك، فإن صورة الزعيم الشمالي مقبولة بقوة في كوريا الجنوبية، التي أبدى 78 في المائة من مواطنيها، خلال لقاء قمة جمع كيم بنظيره الكوري الجنوبي مون جاي ـ إن (يتحدر من أصول كورية شمالية) في مايو/أيار 2018، رأياً إيجابياً بكيم. وفي العلاقة مع الولايات المتحدة، نجح في تحويل صدامه مع الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إلى صداقة، تحديداً بعد تدخل وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، لدى كيم، للإفراج عن ثلاثة أسرى أميركيين من أصول كورية الشمالية. وانتقل الصدام بين واشنطن وبيونغ يانغ من التهديد باستخدام الأسلحة النووية، إلى عقد ثلاث قمم بين كيم وترامب، وقول الأخير: كيم رجل موهوب ويحب بلاده كثيراً. إنه صاحب شخصية عظيمة وذكي جداً.

في الواقع، عمد كيم إلى الإمساك بالعصا من الوسط، درءاً لخطر الحرس القديم، عبر مواصلة تجارب الصواريخ التقليدية والنووية من جهة، وعبر إظهار نفسه أن لا بديل عنه لكوريا شمالية حديثة من جهة أخرى. ويُمكن ملاحظة نجاح خياراته، من خلال الاهتمام العالمي الذي ساد حين «اختفى» عن الأنظار مرات عدة، وسريان أنباء عن صعود شقيقته وتسلّمها منصبه. غير أن كل ذلك يُصبح من الماضي، حين يعود كيم للمواجهة إعلامياً. وفي المرة الأخيرة التي اختفى فيها، في يونيو/حزيران الماضي، دام غيابه عن الأضواء شهراً واحداً، قبل أن يعود وقد فقد بين 10 و20 كيلوغراماً من وزنه. وبعيداً عن شخصيته، عمل كيم على إزاحة خصوم له في السلطة، خصوصاً في السنوات الأولى من عهده، أمراً بتنفيذ أحكام إعدام بحقّ وزراء وأمنيين وحتى زوج عمته، لتكريس «ديكتاتورية قاتلة»، وهو مبدأ سار عليه كل من جده ووالده. بعدها، بدأ يولي اهتمامه لوضع البلاد المعيشي. العزلة عن العالم التي رسخها النظام، خصوصاً في أفلامه وأدبياته، التي تُظهر «قوة كوريا الشمالية الخارقة»، استمر فيها كيم في خطاباته، سواء في مؤتمرات حزب «العمال» التي تجري كل خمس سنوات، أو في الاحتفال السنوي بمناسبة مولد كيم إيل ـ سونغ في 15 إبريل/نيسان من كل عام، وفي ذكرى تأسيس الدولة في كل 9 سبتمبر/أيلول، أو خلال كلماته المرتجلة بتجارب بلاده الصاروخية.

في السنة الأخيرة، برزت مواقف لافتة لكيم، خلال مؤتمر الحزب الحاكم في يناير/كانون الثاني الماضي، حافظ على جزئية «العداء» للولايات وتهديدها بالصواريخ «في حال هاجمتنا»، إلا أنه أقرّ بفشل الخطة الاقتصادية الخمسية، مشيراً إلى أنها «فشلت في تحقيق أهدافها على جميع الأصعدة تقريباً». وهو اعتراف نادر في دولة مثل كوريا الشمالية، التي تركّز على «مثاليتها». وفي أكتوبر/تشرين الأول الماضي، شدّد على أن بلاده لا تريد محاربة كوريا الجنوبية، مؤكداً أنه «لا نفكر في شن حرب على أحد، إنما نريد أن نمنع نشوب الحرب».

وواصل مسلسل تصريحاته المفاجئة، بدعوته في أكتوبر الماضي أيضاً، مسؤولي بلاده إلى «التغلب على الوضع الاقتصادي الكئيب» الذي تواجهه كوريا الشمالية، وبذل جهود أقوى لتحسين الغذاء والظروف المعيشية لشعبه. وشدّد على أن حزبه عازم على تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تم تحديدها خلال مؤتمر الحزب في يناير الماضي.

ولم تقتصر التطورات عند هذا الحدّ، ففي سبتمبر الماضي، أظهرت وسائل الإعلام الرسمية في كوريا الشمالية، في لقطة غير مسبوقة، قميصاً عليه صورة مطبوعة لكيم للمرة الأولى في تاريخ البلاد. وحسب وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، فقد نشر التلفزيون الرسمي في كوريا الشمالية مقطع فيديو يظهر فيه قائد الفرقة الموسيقية خلال المعرض وهو يرتدي «تي شيرت» أبيض مع طباعة وجه كيم باللونين الأسود والأبيض عليه. ويُمكن وصف هذه الخطوة بـ«الجريئة»، لأن الكوريين الشماليين يتعاملون مع عائلة كيم بشكل من التقديس، ولا يرتدي المواطنون مثل هذه الملابس. وقارنت «يونهاب» بين مسالة «تي شيرت» وبين ما حصل في عام 2019، أي منذ عامين فقط، عندما نشرت وسائل الإعلام في كوريا الشمالية، قصة تشيد بمهندس سفينة على «عمله البطولي» في إنقاذ صور كيم وزعيمي البلاد الراحلين من غرق سفينة.

صحيح أن كيم يبدو وكأنه يسلك مساراً تقليدياً في التاريخ، لناحية التفرّد بالسلطة، إلا أن عناوين حكمه أضحت واضحة في إطار ما يريد فعله، وهو «قتل العائلة» لتكريس زعامته، لكن نجاح هذه الخطوة والبناء عليها في المستقبل، يبقى مرهوناً بمدى قدرته على إمساك السلطة وتلبية حاجات مواطني كوريا الشمالية غذائياً وطبياً. وينال كيم هنا، دعماً روسياً. صينياً تجلى بتقديم مشروع مشترك، مساء الثلاثاء الماضي، في مجلس الأمن الدولي لإنهاء العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية، التي تتضمن حظر تصدير المأكولات البحرية والمنسوجات واستيراد المنتجات البترولية المكررة، علاوة على الحظر المفروض على إرسال مواطنيها الذين يعملون في الخارج أموالاً إلى داخل البلاد.

(العربي الجديد)

تسلم كيم زعامة كوريا الشمالية خلفاً لوالده في عام 2011 (Getty)

تهدئة مع الجنوب

لا يقتصر التغيير في كوريا الشمالية داخلياً فقط، إذ سبق أن اعلنت كيم يو ـ جونغ (الصورة) شقيقة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ ـ اون، في سبتمبر/أيلول الماضي، أن بلادها مستعدة لبحث إعلان النهاية الرسمية للحرب الكورية (1950 ـ 1953) ودراسة عقد قمة بين الكوريتين، واضافت أن بيونغ يانغ منفتحة على اجراء مناقشات بناءة لطي صفحة الخلافات، سواء في قضية نهاية الحرب او إعادة انشاء مكتب الاتصال المشترك بين الكوريتين.

شرق غرب

الصين تدين تقرير البنتاغون بشأن ترسانتها النووية

دانت بكين، أمس الخميس، تقريراً نشره البنتاغون، أخيراً، يشير إلى تسارع أكبر من المتوقع للبرنامج النووي الصيني، معتبرة أنه «يتجاهل الحقائق» و«مليء بالأحكام المسبقة». واتهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وبلين واشنطن بمحاولة «التركيز» على فرضية التهديد الصيني.

(فرانس برس)

وفد اوروبي يلتقي رئيسة تايوان

التقى نواب في البرلمان الأوروبي، أمس الخميس، رئيسة تايوان تساي إنغ ون، في إطار أول زيارة رسمية للوفد إلى الجزيرة، والتي تطالب بها الصين. وكان 13 برلمانياً من اللجنة الخاصة بمناهضة التدخل الأجنبي والتضليل، التابعة للبرلمان الأوروبي، بدأوا، أمس الأول، زيارة لتايوان تستمر 3 أيام. في هذه الأثناء، قال مدير عام مكتب الأمن الوطني في تايوان تشين مينغ تونغ، أمام البرلمان، أمس إن الصين ناقشت داخلياً مهاجمة جزر براتاس التايوانية لكنها لن تفعل ذلك قبل 2024، العام الذي تنتهي فيه فترة ولاية رئيسة تايوان الحالية.

(أسوشييتد برس، رويترز)

عسكريون أوروبيون يبدأون تدريب قوات موزمبيقية

أعلنت موزمبيق، أمس الخميس، أنّ بعثة عسكرية أوروبية بدأت الأربعاء الماضي تدريب وحدات من جيشها على محاربة المتشددين. وكان الاتحاد الأوروبي أطلق، في سبتمبر/أيلول الماضي، مهمة تستمرّ عامين لتدريب وحدات التدخّل السريع. وقال قائد القوات المسلّحة الموزمبيقية يواكيم مانغراس إنّ «العسكريين سيكونون قادرين على الذهاب في مهمّة».

(فرانس برس)

تقرير

مصر: مخالفة تمنع تشكيل مجلس «حقوق الإنسان»

يشوب تشكيل «المجلس القومي لحقوق الإنسان» الجديد مخالفات قانونية، توّخر صدور قرار جمهوري بشأنه، رغم إقراره في مجلس النواب. ويعود السبب إلى عدم مراعاة مادة دستورية تُحدّد مهلة زمنية للتشكيل

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أكد مصدر قانوني مصري لـ«العربي الجديد»، أن سبب عدم صدور قرار جمهوري بتشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان (شبه حكومي) حتى الآن، رغم إقراره من مجلس النواب، هي مخالفة قانونية وقع فيها مجلس النواب عند إعلان التشكيل في 4 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في ذلك التاريخ، انتهت اللجنة العامة لمجلس النواب من تسمية المرشحين لعضوية المجلس القومي لحقوق الإنسان، والذي كان من المفترض أن يتم تشكيله بواسطة البرلمان السابق. وفيما احتفظ التشكيل الجديد بثلاثة أسماء فقط قديمة، تمت الإطاحة برئيس المجلس الوزير السابق محمد فايق، فضلاً عن أن معظم الأعضاء الجدد يرتبطون بالأجهزة الأمنية، حسبما أفادت مصادر برلمانية.

وبحسب القانون يتألف المجلس من 25 عضواً، أبقى مجلس النواب في التشكيل الجديد على ثلاثة منهم فقط، بينما تنص المادة 3 من القانون رقم 197 لسنة 2017 التي عدلت بعض أحكام القانون رقم 94 لسنة 2003 بإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان الصادر في أول أغسطس/ آب 2017، على: «يبدأ مجلس النواب في إجراءات تشكيل مجلس جديد خلال 30 يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ أول انعقاد له إذا لم يكن منعقداً، على أن يتم تغيير ثلث الأعضاء عقب انتهاء الدورة الأولى للمجلس الجديد». وهو ما لم يراعَ من قبل مجلس النواب، وفقاً للمصادر البرلمانية. وتنص المادة الثانية مكرر («أ») من القانون نفسه على: «يبدأ مجلس النواب في إجراءات تشكيل المجلس قبل انتهاء مدته بـ60 يوماً على الأقل، وذلك في ضوء ترشيحات المجالس القومية والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للثقافة والنقابات المهنية، وغيرها من الجهات. وتسمي اللجنة العامة لمجلس النواب المرشحين لعضوية المجلس مع مراعاة التمثيل الملائم لفئات المجتمع، ويختار مجلس النواب رئيس المجلس ونائبه والأعضاء بموافقة أغلبية أعضائه. ويصدر رئيس الجمهورية قرار تشكيل المجلس وينشر في الجريدة الرسمية».

> يرتبط معظم الأعضاء الجدد في المجلس بالأجهزة الأمنية

وحول عدم صدور قرار التشكيل، كشف مصدر سياسي في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن جهازاً أمنياً سيادياً أصرّ على إعلان تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان من قبل مجلس النواب قبل سفر أعضاء ما يسمى بوفد «الحوار الدولي المصري» إلى العاصمة الأميركية واشنطن، والذي ضمّ رئيس حزب الإصلاح والتنمية محمد أنور السادات، ووزيرة الأسرة والسكان السابقة، السفيرة مشيرة خطاب، المرشّحين من البرلمان بتوصية أمنية. وتمحورت مهمة الوفد المصري في واشنطن على تحسين صورة النظام أمام الدوائر الأميركية، فضلاً عن إقناع الأميركيين بتسليم المساعدات إلى الحكومة المصرية من دون اقتطاع، بعد تعليق مبلغ 130 مليون دولار من أصل 300 مليوناً، بسبب انتهاكات النظام في ملف حقوق الإنسان. وبحسب المصدر فإن الأجهزة الأمنية استعجلت تعيين مشيرة خطاب رئيسة للمجلس القومي لحقوق الإنسان، مع اختيارها لرئاسة الوفد المصري في واشنطن، لاستغلال صلاتها الواسعة في الولايات المتحدة والتي استخدمها النظام من قبل عقب انقلاب 2013، حين قامت وقتها بجولات أجرتها على مرحلتين في عامي 2013 و2015. كما أن الهدف من تعيين السادات هو الادعاء بمنح شخصيات حقوقية غير محسوبة على السلطة مساحة للحركة، علماً أن السادات يسعى من خلال «مبادرة الحوار الدولي»، إلى ترويج صورة متوازنة عن كيفية إدارة النظام لملفاته الداخلية.

وجرت لقاءات مكثفة في واشنطن بين الوفد المصري ونواب في الحزبين الديمقراطي والجمهوري وعدد من المعاهد السياسية ومراكز الفكر وبيوت الخبرة وصنع القرار السياسي، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. كما عقد الوفد لقاء مع عدد محدود من المعارضين المقيمين في الولايات المتحدة، وبعضهم حضروا من خارج واشنطن، وسط تطمينات من السادات تحديداً بإمكانية البناء على أفكارهم، التي يمكن قبولها لتقريب وجهات النظر بين النظام والمعارضة. أما بما يتعلق بباقي الأسماء في التشكيل الجديد، فقد أبقى البرلمان على ثلاثة أعضاء، وهم الناشط السياسي جورج إسحق، والسفير محمود كارم محمود (عُيّن نائباً للخطاب)، وأستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة، نيفين مسعد.

وشملت قائمة الأعضاء محمد أنس قاسم يوسف جعفر، ومحمد سامح أحمد محمد عمرو بندر، وهدى راغب عوض، ونهى علي بكر، وعبد الجواد أحمد عبد الحميد أحمد، ورابحة فتحي شفيق محمد، ونهاد لطفي سيد محمد أبو القمصان، وهاني إبراهيم فهمي إبراهيم، وولاء جاد الكريم محمود عثمان، وغادة محمود همام محمود، ومحمد ممدوح جلال عبد الحليم، وعلاء سيد كامل شلبي، وعزت إبراهيم ميخائيل يوسف، ونهى طلعت عبد القوي السيد عبد اللطيف، ومحمود محمد سعد متولي بسيوني، وسميرة لوقا دانيال أبسخرون، ووفاء بنيامين بسطا متري، وعصام الدين أحمد طه شيحة، ومحمد أنور السادات، ودينا هشام محمد عباس خليل، وسعيد عبد الحافظ سعيد درويش، وإسماعيل عبد الرحمن محمد، وأيمن جعفر زهري أحمد.

وكان السيسي قد أطلق في 12 سبتمبر/ أيلول الماضي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وكانت السمة الأبرز فيها، هو الغياب شبه التام للحديث عن سبل تدعيم حقوق الإنسان بمحاورها المقررة دولياً، وغياب أي إشارة إلى الأهداف الرئيسية التي بدأت من أجلها جهود وضع هذه الاستراتيجية. وقدّم مندوب مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة في جنيف، السفير أحمد إيهاب جمال الدين، عرضاً لمبادئ وبنود الاستراتيجية، تضمّن خلطاً واضحاً بين حقوق الإنسان والواجبات المترتبة على تولي الدول أدوارها الأصيلة في رعاية مصالح شعوبها. كما تم تخصيص قسم محدود من الاستراتيجية للحقوق السياسية والمدنية، ووفق عبارات مطاطة خالية من أي تعهدات واقعية لتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وتخصيص الجزء الأكبر منها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتعلق في الأساس بطبيعة ممارسة السلطات لدورها تجاه شعبها، كالمرافق الصحية، والتعليمية، والقضاء، والبنية التحتية، والمشروعات الأساسية.

شكّك البرلمان مجلس حقوق الانسان في أكتوبر (محمد مصطفى/Getty)

تعزيزات لقوات الأسد في إدلب

النظام لا يلتزم بتسويات درعا

تؤكد المؤشرات على الأرض في محافظة درعا بجنوب سورية، أن النظام لم يلتزم بالتسويات التي أجراها أخيراً في بعض البلدات والقرى، وسط مواصلة سلوكياته التي تتنافى مع شروط التسويات. يأتي ذلك بينما يعزز النظام قواته في إدلب

أمين العاصي

لم يكد يجف حبر التسويات التي أجراها النظام السوري تحت إشراف روسي مع مدن وبلدات محافظة درعا جنوبي سورية، حتى ظهرت بوادر انقلاب من قبله على هذه التسويات التي لم تغيّر من واقع الحال شيئاً، إذ لا تزال الفوضى وعمليات الاعتقال والاغتيال المتنقلة هي السائدة. ويبدو أن قوات النظام ومليشيات تتبع لها تستعد لاقتحام بلدة ناحتة في ريف درعا الشرقي مرة أخرى، بحجة القبض على مطلوبين رفضوا التوقيع على ورقة التسوية مع النظام. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، أول من أمس الأربعاء، أن تعزيزات عسكرية تابعة لقوات النظام وصلت إلى محيط بلدة ناحتة لاقتحامها وإلقاء القبض على مطلوبين لم يجروا عمليات التسوية الأخيرة في البلدة، مشيراً إلى أن الرتل مؤلف من سيارات مثبت عليها رشاشات ثقيلة، وتضم عشرات العناصر.

من جانبه، أفاد «تجمع أحرار حوران» الذي يضم صحافيين وناشطين إعلاميين ينقلون أخبار الجنوب السوري، بأن مجموعة من قوات النظام اقتحمت البلدة بالفعل فجر أول من أمس الأربعاء، وداهمت منزل أحد المطلوبين للنظام من دون أن تتمكن من اعتقاله بسبب عدم وجوده في المنزل. وأشار التجمع إلى أن قوات النظام اقتحمت بلدة ناحتة بـ 10 سيارات عسكرية، بعضها يحتوي مضادات أرضية، بحجة عدم إجراء الشخص المطلوب لعملية التسوية الأخيرة.

من جهته، أوضح الناشط الإعلامي يوسف المصلح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات النظام اقتحمت بلدة ناحتة مرتين، متوقعاً أن تداهمها في الأيام المقبلة. وأشار إلى أن المداهمات «جاءت على خلفية اغتيال أحد وجهاء البلدة، والذي كان المفاوض مع قوات النظام لإجراء التسوية معها». والإثنين الماضي قُتل عضو لجنة المفاوضات في بلدة ناحتة حامد الدرعان، من قبل مجهولين في سياق عمليات الاغتيال الواسعة التي تنتقل بين بلدات محافظة درعا.

وكان النظام السوري قد أنهى أواخر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عمليات التسوية على أساس رؤية روسية للحل في جنوب سورية، تقوم على سحب السلاح الفردي و«تسوية» أوضاع المسلحين والمطلوبين للأجهزة الأمنية والمنشقين عن قوات النظام، مقابل سحب الحواجز التي كانت تقطّع أوصال المحافظة. ولكن المؤشرات على الأرض ترجح ألا يلتزم النظام السوري بهذه التسويات في تكرار لسيناريو عام 2018، حين انقلب على عمليات تسوية اضطرت فصائل المعارضة السورية لإجرائها تحت ضغط عسكري روسي.

وفي السياق، أشار الناطق باسم تجمع أحرار حوران، أبو محمود الحوراني، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «النظام لن يلتزم بما اتُفق عليه وفق خريطة الحل الروسي»، مضيفاً أن «الاعتقالات مستمرة ولم تتوقف، وقد أحصينا في التجمع أسماء عشرين معتقلاً من قبل الأجهزة الأمنية في محافظة درعا خلال أكتوبر الماضي، و72 معتقلاً خلال سبتمبر/أيلول الماضي». وبيّن أن «هذه النسبة الكبيرة من الاعتقالات تمت أثناء القيام بعمليات التسوية، ونعتقد أن العدد الفعلي للمعتقلين أكبر من هذا الرقم»، لافتاً إلى أن «ملفات الاعتقال والاغتيال مفتوحة والواقع مأساوي».

وكان «مكتب توثيق الشهداء في درعا» ذكر أخيراً أن الفترة الممتدة بين 6 سبتمبر و28 أكتوبر الماضيين، شهدت 41 عملية أو محاولة اغتيال، نتج عنها 28 قتيلاً و9 مصابين، بينما فشلت أربع محاولات.

وفي شمال سورية، لم تتضح بعد أبعاد الموقف العسكري، حيث لم يشن الجيش التركي الهجوم الذي لوّحت به أنقرة طويلاً ضد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، ما يؤكد عدم تبلور تفاهمات جديدة بين الروس والأتراك يمكن أن تسمح لهذا الجيش بالتوغل مجدداً في شمال سورية، سواء في غربي الفرات أو شرقه. وبينما هدد الجانب التركي بشن عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال شرقي سورية، ربما يصل مداها إلى بلدتي عين عيسى وتل تمر، أشارت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، أمس الخميس، إلى أن قوات الأخير «عززت جبهاتها بريفي إدلب الشرقي والجنوبي بأعداد إضافية من الجنود والضباط والعتاد النوعي». ولفتت الصحيفة إلى أن هذه التعزيزات هي لـ«مواجهة أي تغييرات طارئة على تخوم الجبهات الحيوية التي قد تشتعل في أي لحظة، في ظل عزم الجيش العربي السوري على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء لتطهير المنطقة من رجس الإرهاب»، وفق تعبيرها. وزعمت الصحيفة أن الحشود المتتابعة من قوات النظام في جبهات تل تمر وعين عيسى وتل رفعت والباب ومنبج وعين العرب، دفعت الجانب التركي للتراجع عن تهديداته «في ظل موقف روسي صارم حيال تغريد (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان خارج سرب تفاهماته مع موسكو»، على حد قول الصحيفة.

> قوات النظام السوري اقتحمت بلدة ناحتة مرتين أخيراً

إلى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الكازاخية أن الجولة المقبلة من مباحثات أستانة ستعقد منتصف ديسمبر/كانون الأول المقبل، مشيرة إلى أنها تلقت طلبات من الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا، إيران) بهذا الخصوص. وكانت عقدت منتصف العام الحالي جولة مباحثات في إطار هذا المسار، الذي انطلق بدايات عام 2017، من دون تحقيق أي نتائج تمهد الطريق لحلول سياسية دائمة للقضية السورية. كما فشل هذا المسار في تحقيق أي اختراق في ملفات إنسانية، وخاصة ملف المعتقلين لدى النظام السوري.

عناصر من قوات النظام في درعا البلد (لؤي بشارة/فرانس برس)